**التشاركية لأنه الأول وليس الندّية، القيم الوطنية وليس التخلي الإتيكي**

* [وزير العدل سليم جريصاتي](https://newspaper.annahar.com/author/19774-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%B5%D8%A7%D8%AA%D9%8A)

* جريدة النهار 9 حزيران 2018 | 00:03
* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F815864&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)

عزيزي الأستاذ جهاد الزين المحترم

لفتني مقالك بالأمس في "قضايا" صحيفة "النهار"¶، كالعادة عندما يخطّ قلمك مقالاً نوعيًا كالذي ذكرت فيه يومًا أنّ في لبنان نظامًا قويًّا في ظلّ دولةٍ تافهة، حيث أصبحت حينئذٍ أسير هذه المعادلة أسرًا طوعيًّا، إلاّ أني سوف أشذّ هذه المرّة عن قاعدة التماثل مع فكرك النيّر وعلمانيّتك المضيئة. أعرف جيّدًا أنّ سيّد العهد لا يحبّذ منهج التبرير أو الإفصاح عن مكامن القوّة أو الضّعف في مسلكه وبمعرض تعاطيه الشأن العام من أي موقع كان، وهو يتبوّأ الآن الموقع الأوّل في الدولة، إلاّ أنّي سأشذّ أيضًا هذه المرّة عن مرضاته طوعًا واقتناعًا وليس من باب المحاباة.

صحيح أنّ العهد قويٌّ بإحياء "الندّية المسيحية"، إلاّ أن ذلك يحصل من منطلق التشاركيّة الوطنية التي هي عنوان الطائف العريض، طالما أنّ البلاد والعباد تعيش في ظلّ كونفدرالية طوائف، يسعى الرئيس القويّ، بتصميم ٍ نادر وثابت على ما يعرفه اللبنانيون فيه، إلى أن ينهض بمشروع الدولة المركزيّة القويّة ، وهو عنوان عريض آخر لطائف يحمل ويحتمل كلّ المقاربات المتناقضة. لن أطيل في معرض ميزات التشاركيّة الوطنيّة وحدودها وما يتهدّدها من مخاطر، قد يكون أوّلها أن تستحيل محاصصةً في المغانم، سلطويّة الطابع ومنفعيّة التوصيف، لولا الكلام العالي النبرة وغير المتواضع المساق بهذا الشأن. إنّ التشاركيّة بمفهوم الرئاسة هي صنو التنوّع الديني والحضاري والغنى الفكري وفرادة لبنان.

أمّا ما لا أشاركك الرأي فيه هو أنّ العهد القويّ يقف عند حدود الداخل ولا يستطيع أن يخرق المعادلة الإقليميّة، من جهة، وأنّه "فقد تميّزه الإتيكي" ، من جهةٍ ثانية.

عزيزي جهاد،

في المسألة الأولى، أكتفي بأن أسجّل النقاط التالية لأعمال فكرك المتميّز: موقف العهد القوي ورموزه من القدس والإقدام على مقاضاة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية، وموقف الرئيس القويّ من غياب رئيس الحكومة القسري في المملكة الراعية، وموقف فريقنا السياسي، مستلهمًا عزّة الرئيس واستشعاره الإستباقي بالمخاطر وخطبه من على المنابر الداخليّة والخارجيّة، من النزوح السوري الكثيف والمتفلّت من الضوابط، وموقف الدولة الجامع والقاطع، بدفعٍ من الرئيس، بالنسبة لتحديد منطقتنا الإقتصادية الخالصة والحفاظ على ثرواتنا الطبيعية بوجه الأطماع الإسرائيلية..... دخل بعض أبناء جلدتنا من المقاومين إلى الإقليم، قبل العهد الرئاسي الرّاهن، وأصبحنا ، من حيث أردنا أو لم نرد، في قلب المعادلة الإقليميّة، والرئيس، بالنسبة للمحاور المتقاتلة على أرض سوريا والتداعيات المحدودة نسبيًا على لبنان، لا يؤيّد محورًا ويحجب التأييد عن محور إلاّ من باب الإعتصام بالمصلحة اللبنانيّة العليا، المتمثّلة بما أسميته عزيزي جهاد "السلام اللبناني المتواصل". إنّ ولاء الرئيس هو للبنان أوّلاً وأخيرًا، ومرساته إنّما يقذف بها إلى حيث اليمّ الصاخب، وهو القابض على ناصية الحكم.

أمّا فيما يختصّ بالمسألة الثانية، فلم يفقد العهد القويّ "تميّزه الإتيكي"، أيّ سلّم القيم الوطنيّة والأخلاقيّة العامّة والخاصة، على ما قد يوحي به عنوان مقالك، ولا نجد له صدًى في المتن سوى أنّ على الرئيس أن يتواضع في خطابه الإصلاحي، ومعه خطاب مكافحة الفساد. إنّي أجد في هذا التقويم شيئًا من الظلامة لأنّه لو وصل الرئيس القوي إلى هذا الإقتناع بأنّ الإصلاح مستحيل، على ما وصل إليه يومًا الرئيس الرّاحل فؤاد شهاب من خلاصات ادّت به وبالبلاد إلى يأسٍ مقيم، لفقد هذا الرئيس قوّته ومناعته ودوره في النظام والدولة. إنّ الأيّام القابلة سوف تثبت لك، إن لم يأتك البرهان السويّ لحينه، إلى أنّ الرئيس القوي والمنتفض على منظومة الفساد الممأسسة، عقد عهدًا مع الشعب، على ما أكدّ في خطابه الرمضاني الأخير، بأننا سويًا مؤتمنون على ضرب مكامن الفساد وأوكاره. هل أحسست كيف تحسَّسَ البعض من متعاطي الشأن العام في وطن الأرز أوزانهم لأن الرئيس يتهدّدهم في منظومة المصالح التي تظلّلهم وأطماعهم وتناقضاتهم، ما دفعهم معًا إلى مواجهة الرئيس في أكثر من مناسبة مصطنعة، نعرف محطاتها جميعًا ولا تقتصر على مرسوم من هنا أو هناك، أو حصة رئاسية، هي حكاية من الحكايات في زمن الرئيس القوي الذي يعتبر أنّ كل الوزراء هم وزراؤه حين يضع توقيعه على مرسوم التأليف في حكومة العهد الأولى والتمثيل غير الموروث والمتناسل. الإصلاح ليس مجرّد شعار، وقد حصل التغيير، واشتدّ عصب اليد التنفيذيّة والرقابيّة بملء المواقع الشاغرة في ملاكاتها، وأصبح مجلسا النواب والوزراء، عملاً بمبدأ تعاون السلطات، في طور اكتمال العدّة التشريعيّة، ما يُمكّن القضاء القادر من جبه الفساد والسهر على إرساء مداميك الإصلاح في البلد، والمجالس على أنواعها، في مختلف المؤسسات والشركات المختلطة، إنما تمّ استبدالها أو هي على مشارف الإستبدال، من دون الإعفاء من المحاسبة التي لن تعفي أحدًا، حتى في القطاع المصرفي على ما شهدنا أخيرًا أو في التلزيمات وما شابه.

حقًا، عزيزي جهاد، اليأس نقيض الأمل في إنهاض مشروع الدولة، وإنّ التحلّي بالواقعيّة المؤلمة هي نوع من أنواع اليأس القاتل، فاعتصم بحبل الإيمان بالقائد والسيرة والنّهج والبرنامج والخطاب العالي، فيبقى الركن إن خانتك أركان.

¶"العهد قوي بإحياء الندّية المسيحية لكنه فقد تميّزه الإتيكي"- جهاد الزين- 7-6-2018

* [قضايا](https://newspaper.annahar.com/section/38-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7)

**العهد قوي بإحياء الندّية المسيحية لكنه فقد تميّزه الإتيكي**

* [جهاد الزين](https://newspaper.annahar.com/author/14-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D9%86)

* جريدة النهار 7 حزيران 2018 | 00:02

* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnewspaper.annahar.com%2Farticle%2F814982&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)

العهد قوي لا شك بذلك. قوي بمعنى أن ميشال عون هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد اتفاق الطائف أصبح شريكا كاملَ النديةِ مع الرئاستين الثانية والثالثة وكاملَ النديةِ الطائفيةِ المارونية مع الطائفيات الثلاث الشيعية السنية الدرزية.

لقد عالج ميشال عون خللاً في الندّية في النظام الطائفي عبر كونه رئيس الحزب المسيحي الأول في العدد والانتشار وعبر كتلة نيابية كبيرة كانت تنقص الرؤساء الياس الهراوي وإميل لحود وميشال سليمان. والأخيرون جاؤوا أساسا من غير تركيبة رؤساء الكتل أو الزعماء الشعبيين.

لن يستطيع ميشال عون أن يعيد غلبة رئيس الجمهورية في نظام ما قبل الطائف. ولا يريد ذلك لأنه يعرف أنه لا يستطيع ذلك، لأن نظام ما قبل الطائف الذي تنتمي إليه هذه الغلبة قد انتهى إلى غير رجعة. كان ذلك النظام لا يحيج رئيس الجمهورية إلى صناعة كتلة برلمانية، بل كانت تتشكل أكثريته في البرلمان قبل الحرب بمجرد انتخابه رئيسا. ولهذا فإن "حصة الرئيس" في تشكيل الحكومة بعد الطائف كان إجراء يعبر عن ضعف الرئاسة الأولى لا عن قوتها ونوعا من التعويض يعطيها "زاوية" نفوذ في مجلس الوزراء الذي لا يحق للرئيس حتى التصويت فيه. اليوم مع وجود "العونية" في رئاسة الجمهورية لا مبرر لحصة الضعف (من ضعيف) هذه لأن الرئيس سيكون مسيطرا على الحصة المسيحية الأساسية من الوزراء والوزارات.

لكن الندية العونية، التي يمكن أن تصبح قاعدة ثابتة، كتقليد في النظام بعد 2017، أي الرئيس القوي، تقف عند حدود الداخل ولا تستطيع أن تخرق المعادلة الإقليمية وإن كان يستفيد اليوم، كرئيس مؤيد لمحور إقليمي إيراني بشكل أساسي، من توافق المحورين الإيراني السعودي بإرادة غربية روسية على سلام لبناني متواصل منذ اندلاع الحرب السورية وعلى وجود سعد الحريري الباحث عن مضمون سعوديته الجديدة، وهو لا يمكن إلا أن يكون سعوديا وإلا خرج من الحياة السياسية ولم يضعف فقط.

إذن ميشال عون شريك داخلي كامل التكافؤ في معادلة خارجية ولاؤه فيها لمحور إقليمي ضمن شراكة غربية إيرانية معقدة تدير لبنان ويتقدم فيها الجناح الفرنسي اقتصاديا بعد مؤتمر "سيدر".

سيظل هذا العهد يغرف من ديناميكية حقيقية هي شراكة رئيسية مسيحية فعلية في النظام الطائفي بعد طول انقطاع فعلي لا مظهري.

عدا ذلك على الرئيس عون أن يتواضع في خطابه الإصلاحي. ومعه خطاب مكافحة الفساد لأنه لا مجال لإصلاح هذا النظام وبالتالي لا مجال لمكافحة الفساد الكبير المُمَأْسَس بعلاقات الطائفيّات وصلة الشبهة الدائمة بالرأسمال الكبير.

لو يقول الرئيس عون: اعذروني لا أستطيع وحدي إصلاح النظام الذي بلغ مرحلة ربما لم يعد ممكنا فيها إصلاحه، لكان وضعُه الشخصي مفهوما أكثر. وربما محصّنا أكثر.

لو يقول أنا مهمتي إعادة الشراكة المسيحية مع الطائفيات السنية الشيعية الدرزية، الشراكة المؤسساتية والسياسية والديموغرافية، أما إصلاح النظام فأمر يتخطى إمكانياتي. لو يقول ذلك لما تحمّل وزرَ عدد من الممارسات الصادمة للرأي العام، بما يحقق مهمة تصوير العهد أنه بات لا يختلف عن غيره.

هذا ما يحصل في الرصيد الإتيكي السياسي للعهد. فهو يقبل بمبالغات خطاب الإصلاح ومن ضمنه خطاب مكافحة الفساد مما يجعل تناقض القرارت التوافقية لقوى النظام الأساسيّة مع هذا الخطاب، يأكل من رصيده الشخصي. وهي قرارات بعضها، للتكرار، لا يمكن في الاقتصاد والسياسة إلا أن تكون تحاصصية وزبائنية.

أدعو رئيس الجمهورية كما كتبتُ في المقال السابق الثلثاء الماضي إلى سياسة كلامية مختلفة في موضوع الفساد. عليه أن يبدأ بخطة غير كلامية في موضوع الفساد وأن يكون أكثر وضوحا في مخاطبة الرأي العام اللبناني لنقل نقاش مسألة التفكير العملي بالبنية الفسادية للنظام إلى الرأي العام ونخبه.

العهد قوي وسيزداد قوة في المعادلة الطائفية الداخلية ويزداد ضعفه في المعادلة (اللا) إصلاحية. أما في المعادلة الخارجية فليس لديه خيار، وكلنا معه، سوى أن يصلّي، ونصلّي معه، ليستمر التوافق الخارجي على السلام اللبناني وقد بات يعني هنا عدم الانهيار الأمني الاقتصادي.

... في نظام طائفي بلَغَتْ شراهته الدولتية - أي اللادولتية - حدودا تهدد الأمن الاقتصادي للدولة وبالتالي للمجتمع.

الدولة التافهة في البلد المهم جدا لبنان. بل الدولة التافهة في البلد الرائع لبنان.